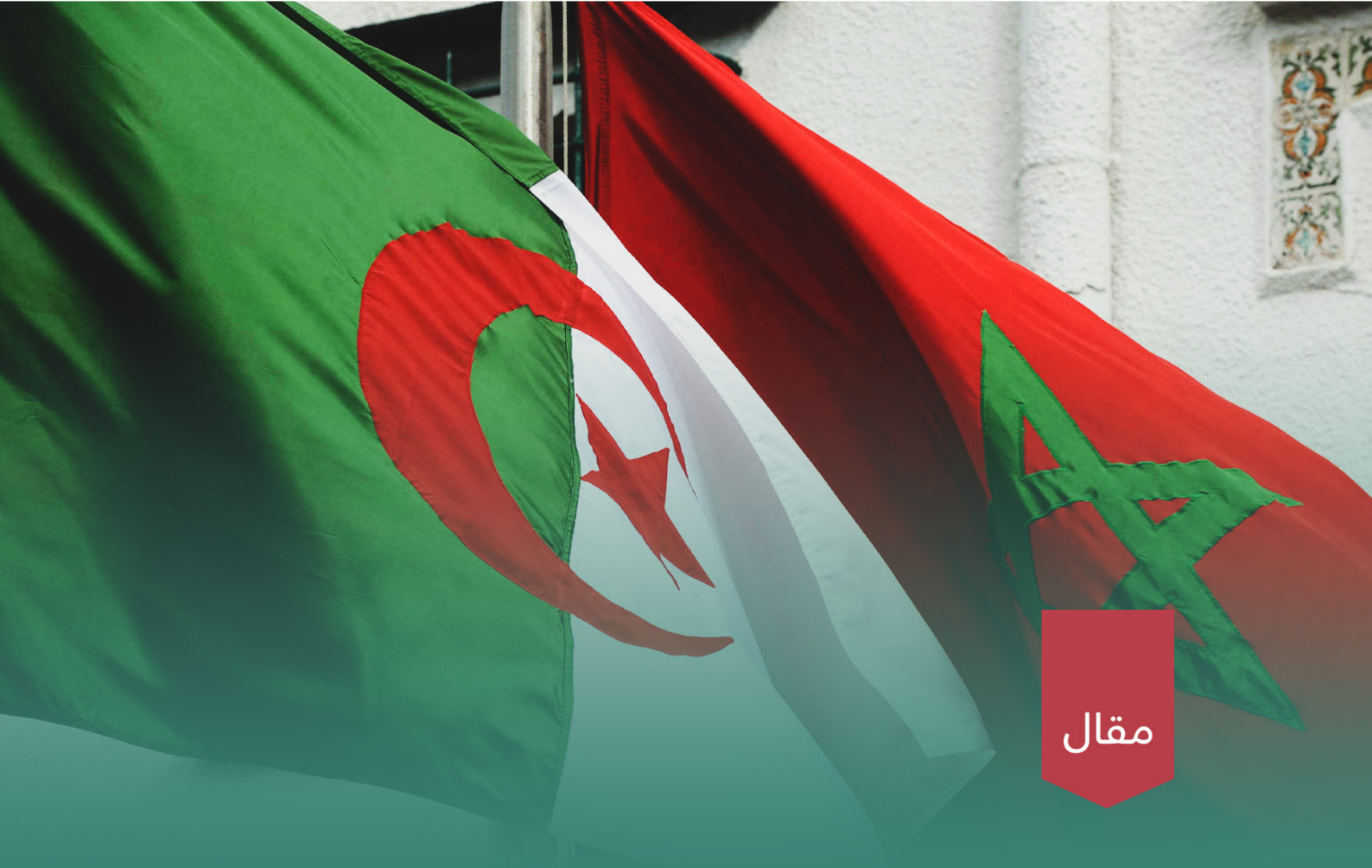




مقال

أي مستقبل للعلاقات المغربية الجزائرية؟

أ. زهير عطوف

أي مستقبل للعلاقات المغربية الجزائرية؟

تجمع المغرب والجزائر خصوصيات وروابط متجذرة ضاربة في عمق التاريخ، تستند إلى وحدة الهوية والأرض واللغة وكذلك المصير المشترك بحكم الجوار الجغرافي والتقارب بين شعبي البلدين. إلا أن المشترك بين البلدين لا ينفي وجود نقط خلافية وتنافس شديد بينهما حول مجموعة من القضايا على رأسها قضية الصحراء. فالمغرب والجزائر يعدان المتنافسين الجيوسياسيين الأكبر في المنطقة، حيث تجنب كلاهما بلوغ مرحلة الأعمال العدائية المباشرة.

وجاءت رياح الحراك في الجزائر لدفع بالعجلة السياسية في البلاد، في ظل الانتقال الديمقراطي، الذي يرجى منه أن يساهم في خلق معطيات جيوسياسية جديدة بالمنطقة، وإلى الدفع بشكل أكبر بالعلاقات المغربية الجزائرية نحو الشراكة والاندماج.

السياق التاريخي لتحسن العلاقة بين المغرب والجزائر:

تبلور مفهوم التعاون بين المغرب والجزائر في بداية القرن العشرين وخلال العقود المتتالية، من خلال مجموعة من المحاولات. لكن تبقى سنة 1958 لها أهمية خاصة في الوعي السياسي بين البلدين، حيث انعقد مؤتمر طنجة يوم 26 أبريل/نيسان 1958 بالمغرب والذي ضم ممثلين عن المغرب والجزائر. إذ اعتبر المؤتمر بداية التأريخ للتعاون بين البلدين في القرن العشرين.

بعد ذلك في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي جرت مفاوضات مدينة إيفران المغربية في 15 يناير/كانون الثاني 1969 ثم مفاوضات 27

مايو/ أيار 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو/ حزيران 1972، وكان من ثمارها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء.

ومع بداية الثمانينيات دخل كل من المغرب والجزائر في مفاوضات سرية عام 1981، كانت هذه المفاوضات في مجملها تدور حول إنهاء مشكل الصحراء. بعد سبع سنوات من ذلك، وفي قمة زرالدة الجزائرية عام 1988، عاد الدفء للعلاقات المغربية الجزائرية، بعد قطيعة بين البلدين، واعتبرت هذه السنة نقطة تحول جديدة وكبيرة بينهما، وشكلت رمزاً قوياً لتحسن العلاقات الجزائرية المغربية، حيث سعى البلدان بالاضافة الى باقي الدول المغاربية الثلاثة -تونس وليبيا وموريتانيا- إلى تشكيل لجنة مغاربية، التي انبثق عليها تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989 بمدينة مراكش، وذلك من أجل توطيد أواصر الأخوة والتعاون والتكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

أما في الألفية الثالثة فقد شهدت العلاقات الثنائية، بين المغرب والجزائر، مساراً غير مسبوق ما بين 2011 و2013، حيث تمكن البلدان من توقيع اتفاق يقضي بتبادل الزيارات الرسمية في قطاعات الزراعة والبيئة وغيرها. وفي عام 2018 ساندت الجزائر المغرب في الترشح لملف تنظيم كأس العالم، حيث كانت أول دولة عربية تساند وتأييد المغرب في تنظيمه، بل اقترح البلدان تنظيماً مشتركاً لملف كأس العالم. وفي نفس السنة دعى ملك المغرب الجزائر إلى تحسين العلاقات بين البلدين، لطي صفحة الماضي وتشكيل آلية سياسية للحوار، وإلى إعادة فتح الحدود المغلقة بين البلدين منذ العام 1994، والبحث في الملفات الخلافية العالقة لبداية صفحة جديدة، حيث أكدت الرباط في هذا السياق أنها مستعدة للحوار المباشر والصريح مع الجزائر. وحاولت هذه المبادرة المغربية خلق أجواء جديدة تمكن من الانطلاق نحو المستقبل، بالبحث عن آليات العمل المشترك لتحقيق المنافع والمصالح للمغرب والجزائر على حد سواء.

كما يتبادل الطرفان عبارات الود والمجاملة باستمرار، خاصة في الأعياد الوطنية أو الدينية في البلدين، وعند الوفیات كزيارة الرئيس السابق عبد

العزیز بوتفلیقة المغرب عند وفاة الملك الحسن الثاني عام 1999، أو في المناسبات حيث هنا المغرب الرئيس الجزائري المنتخب عبد المجید تبون في خضم الحراك إثر فوزه بالانتخابات لعام 2019. فضلاً على التزام المغرب الصمت والحياد إزاء ما حدث في الجزائر أثناء الحراك الجزائري واعتبار الأوضاع شأناً داخلياً.

وتبقى كل الاحداث السالفة الذكر مؤشرات ايجابية ومهمة ينبغي استغلالها، لأن من شأنها أن تخلق انفراجاً حقيقياً في مستقبل العلاقة بين البلدين. خصوصاً أن العلاقة بين البلدين لم تنقطع ابداً.

أهمية العلاقة للطرفين على المستوى الاقتصادي والتجاري:

تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك، إذ من غير الممكن بناء المغرب الكبير بدون الجزائر والمغرب بحكم ثقلمهما السياسي والاقتصادي وجيوسياسي فهما الفاعلان الأكثر نفوذاً في المنطقة. لهذا يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين المغرب والجزائر، يمكن وصفها باقتصاد الفرص الضائعة، بالنظر إلى الأرباح الهائلة التي كان من الممكن أن يحصل عليها البلدان لو وضعوا إطاراً للاندماج الاقتصادي، خاصة أن ما لدى الجزائر يغيب عند المغرب، وما يوجد في المغرب لا تتوفر عليه الجزائر. فمثلاً مجال التكامل الزراعي بين البلدين يمكنه أن يجعل الجزائر والمغرب تستغنيان عما يستوردانه من أوروبا ونفس الشيء في مجال الخدمات.

وفي هذا الإطار رفع المغرب في السنوات الاخيرة من جاذبيته الاقتصادية بفضل انخراطه في الورش الكبرى، في عدة مجالات كالطاقات المتجددة، ويسعى المغرب إلى الانفتاح على اسواق اضافية بشكل أكبر بسبب ثرواته الطبيعية المتواضعة خصوصاً في مجال مصادر الطاقة، أما الجزائر فيحتل فيها القطاع التجاري والخدمات المراتب الاولى، ويشكل البترول والغاز الطبيعي ثروة البلاد الرئيسية حيث تمثل مداخله للجزائر 97 في المئة من

أرباح الصادرات. أمام هذا الوضع يتضح أن لكلا البلدين مقوماته ومؤهلاته الخاصة، وعدم تعميق التعاون بين البلدين يضيع عليهما 2 في المئة من الناتج الداخلي الخام و10 ألف منصب شغل سنوياً، كما سيساعد في تطور التجارة الخارجية بعشرة أضعاف.

وعلى الرغم من ذلك، تشهد العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموًا متزايدًا. حيث تعتبر الجزائر الشريك التجاري الثاني للمغرب على مستوى القارة الإفريقية خلال السنوات العشر الأخيرة واستحوذت الجزائر على ما يناهز 9 في المئة من صادرات المغرب إلى إفريقيا، واحتلت الجزائر الرتبة الأولى في لائحة أهم شركاء المغرب على مستوى الواردات من إفريقيا حيث يستورد 35 في المئة من بضائعه من الجزائر.

وفي هذا السياق يعتبر أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب، واحداً من المصالح الاستراتيجية التي تجمع البلدين، وأحد المشاريع المتوسطة الناجحة، حيث تحصل الرباط على 10% من عائدات الغاز الجزائري المُسال في الأنبوب أي أن نصيب المغرب يقارب مليار ونصف دولار سنوياً، في حين تقدر أرباح الجزائر بـ 15 مليار دولار. أمام هذا المشهد يعتبر التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، من أبرز العوامل الهامة التي ساهمت في تحسين العلاقات بين البلدين.

العلاقة بين الطرفين في ظل رياح التغيير السياسي في الجزائر:

مع حراك « 22 فبراير » ورحيل نظام بوتفليقة، دخلت الجزائر منعطفًا تاريخيًا جديدًا، تُطرح معه أسئلة حول أفق العلاقة بينها وبين المغرب، التي أصبح إصلاحها، ضرورة حتمية، أمام الفرص التجارية والاقتصادية المهدورة، والتحديات الأمنية المتسارعة في المنطقة، فضلاً عن الرغبة الملموسة بين شعبي البلدين في إسقاط الحدود وعودة الدفاء إلى العلاقات.

وبالموازاة مع ذلك وفي خضم الحراك الجزائري لعام 2019، إنطلقت مبادرة

مغربية جزائرية من أجل تحسين العلاقات بين الجانبين، دعا إليها عشرات المغاربة والجزائريين، عبر تأسيس لجنة سميت اللجنة الجزائرية من أجل فتح الحدود البرية الجزائرية المغربية، مكونة من العديد من الفعاليات السياسية والنقابية الجزائرية.

وفي السياق نفسه كانت هناك نقاشات في الجزائر تصب في اتجاه تعميق العلاقات مع المغرب، بالنظر إلى وجود مؤشرات إيجابية ما بعد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. فإثر الحراك الجزائري باشرت جهة سيادية جزائرية استشارة أكاديميين واختصاصيين بشأن الطريقة الأنجع لفتح الحدود البرية مع المغرب، وإعداد تصورات بعيدة عن أي حسابات سياسية غير موضوعية، قد تعيق تقدم هذا الملف، في ظل وجود بعض القضايا الخلافية العالقة وإعادة النظر في طريقة معالجة هذه القضايا.

وفي نفس الإطار أكد عمار سعداني الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الحاكم بالجزائر، أن العلاقة بين الجزائر والمغرب هي أكبر من موضوع الصحراء الذي يجب أن ينتهي وتفتح الحدود. وأعتبر أن الظرف مناسب لكي تُسوى العلاقات بين البلدين، لأنه هناك انتخاب رئيس جديد في الجزائر، وهناك تغير في النظام، وهذا يمكن أن يؤدي لإعادة إحياء الاتحاد المغاربي.

من جانب آخر وفي فترة الحراك الشعبي في الجزائر وبعده، نزعَت السلطات المغربية في علاقتها مع الجزائر إلى خطاب إيجابي خال من لغة الخصام، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر. وسرعان ما انتقلت الإيجابية إلى الحدود البرية الفاصلة بين البلدين، ضمن ما سمي الحراك الرياضي، تزامناً مع انطلاق مباريات كأس إفريقيا للأمم عام 2019، حيث عرفت العلاقات بين الشعبين دفعة جديدة، وشهدت الحدود الشرقية بين البلدين احتفالات مشتركة وأحداث خاصة، بعد أن قام مشجعون جزائريون بالتسلل عبر الحدود للاحتفال مع المغاربة في الضفة الأخرى.

ختاماً بالرغم من محاولات تحسين العلاقات المغربية الجزائرية لاسيما من طرف المغرب، فقد بقيت الحدود بين البلدين لحد الساعة مغلقة ومازال مشكل الصحراء قائماً. وساهمت رياح التغيير السياسي إثر

الحراك الذي عرفته الجزائر في محاولة تسريع الانتقال الديمقراطي في هذا البلد، ومن المؤكد أن أيّ تحول ديمقراطي في الجزائر يخدم نظيره في المغرب. لأن هذا الانتقال يبعث على الأمل في تحقيق السلام مع المغرب، ومن شأنه أن يساهم في تعميق تحسين علاقتهما نحو الأفضل. لهذا تساهم المبادرات التي تأتي بها الأحزاب والقيادات السياسية والفكرية أو عن طريق مبادرات تفاعل الشعبين مع قضية تحسين العلاقات الثنائية، كمحاولة أخرى لإثارة الموضوع، باعتباره مطلباً مشروعاً، وضرورة ملحة في صالح الشعبين معا.